

## ثنائية نمط الإسناد في الآيات القرآنية

## Bitateral (predicatic) Pattern in the Quranic verses

\* د. عالية أكرم

رئيسة كلية اللغة العربية، قسم البنات، الجامعة الإسلامية العالمية، اسلام آباد

**ABSTRACT**

Bilateral Pattern Readings in The Quranic Ayat A Nominative Noun – in the case of Ishtighal – is converted to an Accusative Noun, & the Nominal Sentence to a Verbal Sentence.

The change in the specific I'rab (إعراب) is reflected on nouns in the Quranic Readings, giving a variety of meanings to the Ayat of the Holy Quran. The term I'rab (إعراب) reflects a specific case that every noun carries. Specifically, it is a characteristic that imports the noun to have certain grammatical function(s). Every noun carries one of three cases. The default case of a noun is a Raf state, e.g. only nouns in the Raf I'rab can function as the subject in a Nominal Sentence. Likewise, the "Doer" can only be Raf in a verbal sentence. By contrast, only a noun in the Nasb I'rab can function as an object of a verb in a verbal sentence. The Specific I'rab is reflected on nouns by the varying vowels at their ends

**Keywords:** Raf, Nominative, Nasb, Accusative, Jarr, Genitive, Nominal Sentence, Verbal Sentence.

"إن الجمل اثنتين: فعلية و اسمية، وقد ورد القبيلان في التنزيل"<sup>(1)</sup> والفرق بين النمطين لفظي شكلي يتعلق ببدء الكلام. فالإسمية تتكون أساسا من مبتدأ وخبر فقط والفعلية تتكون أساسا من فعل وفاعل والفاعل يقابل المبتدأ، والفعل يقابل الخبر، فالفاعل والمبتدأ هما (المسند إليه)، والفعل والخبر هما (المسند).

"ومما يلفت نظر الباحث في النحو العربي أن النحويين في حديثهم عن الإسناد والتركيب الإسنادي، ما كانوا يفرقون بين ما يسمى بالجملة الإسمية وما يسمى بالجملة الفعلية، إذ كانوا يمثلون بهما معا، دون أن يشغلهم الموقع الذي يأتي فيه كل من المسند إليه والمسند. وقد راد (سيبويه) النحويين في حديثهم عن التقارب بين نوعي الجملة"<sup>(2)</sup>، فهو يجمع بينهما في (باب المسند والمسند إليه)

قائلا:

هو ما لا يعني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم

## ثانئة نمط الإسناد في الآيات القرآنية

المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبدالله أخوك، هذا أخوك

ومثل ذلك: يذهب عبدالله

"فلا بد للفعل من الاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"<sup>(3)</sup> إن التقارب بين نمطي الإسناد مؤسس على المعنى والنسبة بين العناصر، ولا ينقص منه التفاوت في الصيغة اللفظية ، فالنحو كما يراه (ابن جني) صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعاني فأمر ضيق، ومذهب مستصعب فزيد في: قام زيد-فاعل لكنه في: زيد قام- مبتدأ لا فاعل، وإن كان فاعلا في المعنى؛ فسمه هذه الجملة تختلف عن سمة تلك لأن صنعة هذه غير صنعة تلك، فأما المعنى فواحد وكأن الفرق بين الصورتين :

فعل + فاعل

مبتدأ + خبر

هو فرق شكلي فقط. وكان بعض النحويين يطلق على الفعل في الجملة الفعلية (الخبر). كما قال ابو إسحاق من أن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك ؛ إلا أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء.

وبعض أمثلة الجملة الفعلية يمكن تخرجها على أنها جمل اسمية كما في قوله تعالى

"﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾"<sup>(4)</sup>

"﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾"<sup>(5)</sup>

فإلحاق علامة الجمع بالفعالين (عمى) (أسر) فيه مخالفة لما ألفتة اللغة العربية في الجملة الفعلية من تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لغير الواحد.

"ولذلك فإن النحويين جوزوا اعتبار هاتين الجملتين وما يشبههما جملة اسمية، وهذا في الحقيقة محاولة منهم لإبقاء صرح القواعد سليما، وما كان لهم أن يجوزوا هذا إلا لعلمهم بالقرابة الحميمة بين نوعي الإسناد، وعلى هذا فجملة (ثم عموا) وجملة (وأسروا النجوى) في محل رفع خبر مقدم، و(الذين) مبتدأ موخر. وهناك إعرابان آخران للآيتين على أنهما جملة فعلية، وهذا دليل تقارب شديد بين النمطين"<sup>(6)</sup>

وإن إعراب النحاة الشكيبين لمثال : أ ناجح أخوك ؟

من أن ناجح : مبتدأ، وأخوك : فاعل سد مسد الخبر، على الرغم من أن فيه اعترافا بالبعد المعنوي لكلمة (ناجح) بدليل اعتبارهم (أخوك) فاعلاً، فيه إشكال كبير؟ إذ فيه قول بجواز اجتماع: المبتدأ والفاعل في الجملة العربية، وهذا أمر في اللغة التي ليس فيها إلا النمطان :

فعل+فاعل أو مبتدأ+خبر. وكلام الرضى من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل فيه منجبي من الوقوع في المفارقة السابقة.

وإذ كان (ابن يعيش) أدخل المثال في تراكيب الجملة الفعلية فإن (الرضى) أخرجه من الجملة الاسمية: فقد ذهب إلى أن النحاة تكلفوا إدخال هذا في حد المبتدأ، فقالوا: إن خبره محذوف لسد فاعله مسده، وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف، ويسد غيره مسده، ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت؟ إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له، فمن ثم تم بفاعله كلاماً، ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع.

وإلى هذا يذهب (ابن الشجري) أيضاً، يقول: ارتفع أخوك في قولك أذهب أخوك ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه في قولك: أذهب أخوك. ولما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل، وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه، أغني ذلك عن تقدير الخبر. ولم يصح الإخبار لا لفظاً ولا تقديراً، كما لا يصح الإخبار عن الفعل.

"فإن الشجري لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط اعتماداً على المعنى، بل إنه قطع كل وشيجه تربط بينه وبين الجملة الاسمية؛ فالإخبار لا يصح لا في اللفظ ولا في التقدير، كما لا يصح الإخبار عن الفعل."<sup>7</sup>

وفي اللغة العربية وسائل كثيرة عند النظر فيها ندرك أن كثيراً من الجمل يتراوح بين كونه جملة اسمية أو كونه جملة فعلية، ومن هذه الوسائل:

(أ) الاحتمال الدلالي للعنصر (أ) الاسمي - ما ذا: اسم موصول أو اسم استفهام (ب) الفعلية - كان: تامة أو ناقصة

مثل: ما ذا صنعت؟ فإنه يحتمل معنيين: أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية فُدم خبرها عند الأحفش ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني: أي شيء صنعت، فهي فعلية قدم مفعولها، فإن قلت (ماذا صنعته) فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الإسمية بأن تقدر (ما ذا) مبتدأ و (صنعته) الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا؟ لأن الاستفهام له الصدر؟<sup>8</sup> واعتباره جملة فعلية أقوى من اعتباره جملة اسمية حيث إن هذا يلزمنا تقدير عائد في صلة الموصول على عكس الأول "وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج".

ترد (كان) في العربية على الأقسام التالية<sup>9</sup>:

- 1- ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو ﴿وكان ربك قديراً﴾<sup>10</sup>.
- 2- وتامة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو ﴿وإن كان ذو عسرة﴾<sup>11</sup>

## ثانية نمط الإسناد في الآيات القرآنية

3- وزائدة؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب<sup>12</sup>، وترد للتأكيد وهي زائدة، وجعل منه ﴿وما علمي بما كانوا يعلمون﴾<sup>13</sup>.

"وذكر الهروي قسماً رابعاً: أن تكون (كان) مضمراً فيها اسمها بعنى الأمر، والشأن، والقصة ونحوها. وتقع بعد (كان) جملة يرفعونها بالابتداء والخبر كقولك: كان زيد قائم . والتقدير: كان الأمر زيد قائم. ف (الأمر) اسم كان وهو مستتر فيها (زيد) رفع بالابتداء، و(قائم) خبره والجملة خبر كان"<sup>14</sup>، ومنه قراءة أبي سعيد الخدري ﴿فكان أبواه مؤمنان﴾<sup>15</sup>.

ومما تتراوح بين الرفع والنصب في كان التامة والناقصة قراءتا قوله تعالى: ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾<sup>16</sup>.

"قرأ الجمهور (ذوعسرة) على أن (كان) تامة، وهو قول سيبويه، وإبي علي، وإن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة، وقرأ أبي، وابن مسعود، وعثمان، وابن عباس (ذاعسرة) أن تكون كان ناقصة. وعلى هذا يختص بأهل الربا، ومن رفع فهو عام في جميع من عليه دين وليس بلازم، لأن الآية إنما سقت في أهل الربا، وفيهم نزلت"<sup>17</sup>، كما قال شريح: "هذه كانت في الربا، وإنما كانت الربا في الأنصار." <sup>18</sup>

### - اعتبارية تقديرية :

"ومن أمثلة: جملة البسملة، فإن قدر : ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله فعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل موخراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأً له، فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحل، باسم الله أرثل، ويويده الحديث: باسمك ربّي وضعت جنبي."<sup>19</sup>

- ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾<sup>20</sup>.

"(أحد) فاعل بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك. وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا. وهذا مذهب جمهور النحويين."<sup>21</sup>

"وقال ابن هشام : ومن الوهم أن يقول من لا يذهب إلى قول الأحفش والكوفيين في نحو: ﴿ وإن امرأة خافت ﴾<sup>22</sup>، ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾<sup>23</sup>، ﴿ إذا السماء انشقت ﴾<sup>24</sup> "إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً."<sup>25</sup>

وفي قوله تعالى: ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾<sup>26</sup>.

(الله) مبتدأ وخبره محذوف أو فاعل لفعل محذوف .

ففي قوله تعالى : ﴿ من خلقهم ليقولن الله ﴾<sup>27</sup> لا يقدر (ليقولن الله خلقهم) بل (خلقهم الله) لحيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾<sup>28</sup> .

وفي مواضع آتية على طريقة نحو :

" قالت من أنباك هذا قال تبأني العليم الخبير" <sup>29</sup>.

﴿ قال من يحي العظام وهي رميم \* قل يحييها الذي أنشأها ﴾<sup>30</sup> .<sup>31</sup>

وتلك لعمري وسيلة أخرى من وسائل تراوح التركيب بين اعتباره جملة اسمية واعتباره جملة فعلية وتتخلص هذه الوسيلة في وجود عنصر واحد من عنصري الجملة ، وصلاحيية هذا العنصر لأن يخرج مرة على أنه مبتدأ وخبره محذوف، فالجملة على هذا اسمية، ويخرج مرة أخرى على أنه فاعل لفعل محذوف، فالجملة على هذا فعلية . ويلاحظ أن العنصر المذكور ويمثل المسند إليه (المبتدأ، الفاعل) والمحذوف يمثل المسند (الخبر- الفعل).

### (3) التقديم والتأخير :

"مثل: (نعم الرجل زيد) فإن قدر ( نعم الرجل) خبرا عن زيد فاسمية ، كما في (زيد نعم الرجل) وإن قدر (زيد) خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية"<sup>32</sup>— " او علامة المذكورين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث ، وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾<sup>33</sup> " وأسرّوا النجوى للذين ظلموا" <sup>34</sup> " وقال ابن هشام : وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها ، وقد جوزني (الذين ظلموا) أن يكون مبتدأ خبره (وأسرّوا) ويجوز كون (كثير) مبتدأ وما قبله خبرا"<sup>35</sup> . فعلى هذا جملتان اسميتان أما على لغة ضعيفة ففعليتان أي (الذين) و(كثير) فاعل (أسرّوا) و(عموا) و(الواو) علامة الجمع.

### (4) الحذف أو التقديم والتأخير :

في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾<sup>36</sup> . قال العبري: (من) تتعلق بأخذنا، تقديره : وأخذنا من الذين قالوا إننا نصارى ميثاقهم (والكلام معطوف على قوله: (ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل) والتقدير: وأخذنا من الذين قالوا إننا نصارى ؛ لأن فيه إضمارا قبل الذكر لفظا وتقديرا . وذكر السمين الحلبي وجها آخر أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوف قامت صفتة مقامه، والتقدير: ومن الذين قالوا إننا نصارى قوم أخذنا ميثاقهم، فالضمير في ميثاقهم يعود على ذلك المحذوف.

## ثنائية نمط الإسناد في الآيات القرآنية

وقال ابن الأنباري: وذهب الكوفيون إلى أن التقدير: ومن الذين قالوا أنا نصارى من أخذنا ميثاقهم. فالهاء والميم في ميثاقهم تعود على (من) المحذوفة وهي مقدرة قبل المضمرة، وهم يجوزون حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة، والبصريون يأبون جوازه .  
فالأية

إسمية	فعلية
<p>على تقدير موصول مبتدأ</p> <p>محذوف ↓</p> <p>عند الكوفيين</p>	<p>على تقديم(ومن الذين قالوا إنا نصارى)على الفعل.... ↓ عند العكبري... عند البصريين..</p>

جملة افعلية (عند العكبري): هذا أقوى لأن القول بالتقديم والتأخير أولى من القول بالحذف؛ لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدم التقدير، فالثاني أولى .  
جملة اسمية (عند البصريين والكوفيين): وإذا دار الأمر بين تقديرين يرجح أخفها وأقلها كلمة وتقدير (التقديم) أخف من تقدير (الحذف). ثم إن السياق كله يرجح أن الجملة فعلية\_والله أعلم\_ .  
ما سبق المدخل عرض موجز للمسائل اللغوية التي لجأت إليها اللغة العربية للحصول على نمط التركيب المتراوح بين الاسمية والفعلية .  
وثمة وسيلة أخرى تمدنا بهذا اللون من التركيب وتمثل هذه الوسيلة في رفع اسم أو نصبه؛ فالرفع يقدم لنا النمط الاسمي من الإسناد، والنصب يقدم لنا النمط الفعلي.

### الابتدائية والمفعولية(خلو التركيب من الفعل في بدايته)

كثير من الجمل في اللغة العربية تكون اسمية إن رفع عنصر فيها، وفعلية إن نصب ذلك العنصر، والرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار، والنصب يحمل معنى التغيير والانقطاع والتخفف من الأفعال ونصب الأسماء على (الفعلية) ورفعها على (الاسمية) أمر مبناه على التسهيل، فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع تركيب معين: جملة فعلية، جملة اسمية، أعطت لنفسها الحرية في نطق كلماتها

واعتبارها مرة من النمط الأول، وأخرى من النمط الثاني؛ لأن النمطين في العمق التركيبي العربي يكادان يجلان محلا واحدا متقارب المكانة إن لم يكن متساويها .

" وفي العربية ظاهرة تركيبية أخرى، اتخذ النصب فيها دليل (الفعلية) والرفع دليل (الاسمية) تلکم هي ظاهرة ما أسماه النحويون (بالاشتغال). وعدم وجود الفعل في التراكيب السابقة مح بجواز نصب الاسم على أنه مفعول لفعل محذوف ، ورفع على أنه مبتدأ، ومن هنا تردد التركيب كله بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية. أما هنا ، فالفعل موجود لكنه يمنع - على المشهور - من عمل النصب لاشتغاله بشيء آخر." <sup>37</sup>

" كما ذكره السهيلي: وما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: (زيدا ضربته) في قول النحويين." <sup>38</sup> وأشا ر إليه سيبويه قائلا :

" فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنية الفعل عليه أنه في موضع من منطلق إذا قلت: عبدالله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني عنى الأول وارتفع به، وإنما قلت : عبدالله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء. وإن شئت قلت : زيدا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم ها هنا هي مبني على هذا المضمير." <sup>39</sup>

### الرفع على قراءة حفص

يترجح رفع الاسم المشتغل عنه لوقوعه بعد (أما) التفصيلية، كما في قوله تعالى:

﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ <sup>40</sup>

وقرأ الجمهوريا لرفع ممنوعا من الصرف، وابن وثاب، والأعمش، وبكر بن حبيب: مصروفا، وهي قراءة ابن وثاب، والأعمش في (ثمود) بالتونين في جميع القرآن إلا قوله:

﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾ <sup>41</sup> لأنه في المصحف بغير ألف.

" وقرئ: (ثمود) بالنصب ممنوعا من الصرف، والحسن، وابن أبي إسحاق، والأعمش: (ثمودا) منونة منصوبة - وروى المفضل عن عاصم الوجهين." <sup>42</sup>

" وقال مكّي : و(ثمود) رفع بالابتداء ولم ينصرف، لأنه معرفة اسم للقبيلة وقد قرأه الأعمش بالصرف، جعله اسما للحبي. وكذلك روى عن الأعمش وعاصم أنهما قرآه بالنصب و ترك الصرف، ونصبه على إضمار فعل يفسره ما بعده (فهديناهم)، لأن (أما) فيها معنى الشرط، فهي بالفعل أولى فالنصب عنده أقوى، والرفع حسن بالغ، وهو الاختيار عند سيبويه وتقديره بالنصب : مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم." <sup>43</sup> "وقال الزمخشري : الرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء." <sup>44</sup>

## ثانية نمط الإسناد في الآيات القرآنية

"ورد الفراء قراءة النصب قائلاً : وجه الكلام في (ثمود) الرفع لأن أما تحسن في الاسم ولا تكون في الفعل. وعلق عليه د. شوقي ضيف: وكان حسبه أن يقول قراءة الرفع أفصح." 45

أما السكاكي فشرح: "فيمن قرأ بالنصب، فليس إلا التخصيص لامتناع : أما فهدينا ثمود." 46 "لأن (أما) في حكم كلمة الشرطة وفعله ولا يدخل فعل على فعل—ولهذا قال سيبويه : و(أما) في التقدير مهما يكن من شيء فكانه عرض عنهما ولهذا لا بد بعدها من الفاء لما فيها من معنى الشرط." 47

قال تعالى : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ 48.

قال الفراء : "وقوله (والعمل الصالح يرفعه) أي يرفع الكلم الطيب قول : يتقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح ولو قيل : (والعمل الصالح) بالنصب على معنى : يرفع الله العمل الصالح، فيكون المعنى : رفع الله العمل الصالح ويجوز على هذا المعنى الرفع كما جاز النصب لمكان الواو في أوله" 49 و"الكلم الطيب" هو كل قول صالح، وقيل هو كلمة الاخلاص، وقيل : الباقيات الصالحات." 50

وقال الزمخشري : "والكلم الطيب لا إله إلا الله عن ابن عباس رضي الله عنهما : يعني أن هذه الكلم لا تقتل ولا تصعد إلى السماء فتكتب حيث تكتب الأعمال المقبولة كما قال عزوجل إن كتاب الأبرار لفي عليين إلا اقتزن بما العمل الصالح الذي يحققها ويصدقها فرفعها وأصعدها. وقيل الرفع الكلم، والمرفوع العمل لأنه لا يقبل عمل إلا من موحد وقيل الرفع هو الله تعالى والمرفوع العمل . وقرئ والعمل الصالح يرفعه بنصب العمل والرفع الكلم أو الله عزوجل." 51

وقال أبو حيان: وقرأ الجمهور (والعمل الصالح) برفعهما ف(العمل) مبتدأ و(يرفعه) الخبر، وفاعل (يرفعه) ضمير يعود على (العمل الصالح)، وضمير النصب يعود على الكلم، أي يرفع الكلم الطيب، قاله ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد والضحاك.

" وقرأ عيسى، وابن أبي عبلة: و (العمل الصالح)، بنصبهما على الاشتغال، فالفاعل ضمير الكلم أو ضمير الله." 52 وقال المكي القيسي: "الهاء في (يرفعه) تعود على (الكلم)، وقيل: على (العمل) تعود، فيجوز النصب في (العمل) على القول الثاني، بإضمار فعل يسفره (يرفعه)، ولا يجوز على القول الأول إلا الرفع." 53

" ومال ابن النحاس مع البصريين في عدم تجويز تقديم الفاعل على الفعل في الآية (والعمل الصالح يرفعه) ورد قول ثعلب في أن (العمل) مرفوع بالفعل (يرفعه) قائلاً (لأن لفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل هذا قول جميع النحويين إلا شيئاً حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه

أجاز: زيد قام بمعنى قام زيد) ثم قال: وبينك فساد هذا قول العرب: الزيد ان قاما، ولو كان كما قال لقي الزيد ان قام. "54

قال تعالى: ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرُهُمْ كَاذِبُونَ - وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾<sup>55</sup>.

" قرأ عيسى (والشعراء) نصبا على الاشتغال، والجمهور، رفعا على الابتداء الخبر. "56

" قال القرطبي: (والشعراء يتبعهم الغاوون) لم يختلف القراء في رفع (والشعراء) فيها علمت ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره (يتبعهم)، وبه قرأ عيسى بن عمر: قال أبو عبيد: كان الغالب عليه حب النصب: قرأ: (السارق والسارق) و(حمالة الخطب)، (سورة أنزلناها). "5857

وقال مكى القيسي "وقوله تعالى (والشعراء) قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في (الشعراء) ويجوز النصب في غير القرآن. "59 60

### النصب على قراءة حفص

" لم يقع في القرآن ما يجب نصبه في الاشتغال ولا ما يجب رفعه. "61 ترجح النصب على الرفع

للعطف على جملة فعلية في آيات كثيرة من القرآن الكريم منها:

قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾<sup>62</sup> " قرأ الجمهور (وكل شيء) بالنصب على الاشتغال - وقرأ أبو السمال بالرفع على الابتداء. "63

وقال مكى القيسي: "نصب بإضمار فعل تقديره: وأحصينا كل شيء أحصيناه، وهو الاختيار، ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل ويجوز الرفع على الابتداء، و(أحصيناه) الخبر. "64

قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا. وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾<sup>65</sup>

" قرأ الجمهور (والأرض)، (والجبال) بنصبهما: والحسن وأبو حيوة وعمرو بن عبيد و ابن ابي عبله وابو السمال: برفعهما "66 وقال المكى القيسي "نصب (الأرض)، بإضمار فعل يفسره (دحاه)، والرفع جائز على الابتداء - والنصب عند البصريين الاختيار وقال الفراء: النصب والرفع سواء فيه. ومثله: ﴿والجبال لأرساها﴾ - (آية 32) "67

" وقال ابو الفتح: (والجبال أرساها) بالرفع، هذه كقراءة عبدالله بن الزبير وأبان بن عثمان ﴿والظالمون أعد لهم عذابا أليما﴾<sup>68</sup> وعلق عليه د. معيض قائلا: "69 "يجوز الفراء فيها الرفع والنصب"، وقال هي مثل قوله تعالى ﴿والقمر قدرناه منازل﴾<sup>70</sup> ولكن النحاس رد عليه وقال "الرفع في الآية الثانية حسن لأن تقديره وآية لهم القمر، وقال إن الرفع في الآية الأولى بعيد، لأن قبلها ما عمل فيه الفعل، ولا يتعلق بشيء مرفوع، (فهذا فرق بين، ولا نعلم أحد قرأ (والأرض) بالرفع، (والقمر) بالرفع قرأ به الأئمة والنحاس في ذلك أنك قراءة الرفع مع أنه قرأها الحسن وأبو حيوة، وجماعة غيرها "71:

قال تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>72</sup>

## ثانئة نمط الإسناد في الآيات القرآنية

" وقرأ الجمهور (والظالمين) نصبا بإضمار فعل يفسره قوله: (أعد لهم)، وتقديره: ويعذب الظالمين، وهو من باب الاشتغال، جملة فعلية. عطف على جملة فعلية، وقرأ ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبة، والظالمون، عطف جملة اسمية على فعلية، وهو جائز حسن.<sup>73</sup> " و(الظالمين) أي: ويعذب الظالمين لأن قبله منصوب: أي يدخل من يشاء في رحمة ويعذب، الظالمين أي: المشركين ويكون (أعد لهم تفسير لهذا المضمرة: كما قال الشاعر:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا      أَمْلِكُ رَأْسَ لَبْعِيرٍ إِنْ قُرَا  
والذئب أخشاه إن مررت به      وحدي وأخشى الرياح والمطرًا

أي: أخشى الذئب أخشاه قال الزجاج: والاختيار النصب وأن جاز الرفع: تقول: أعطيت زيداً وعمراً أعددت له براء، فيختار النصب، أي: وبترت عمراً أو أبر عمراً. وقوله في (حم عسق): ﴿وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ﴾<sup>74</sup> "ارتفع لأنه لم يذكر بعده فعل يقع عليه فينصب في المعنى: فلم يجز العطف على المنصوب قبله فارتفع بالابتداء وهاهنا قوله (أعد لهم عذاباً) يدل على ويعذب، فجاز النصب وقرأ أبان بن عثمان (والظالمون) رفعا بالابتداء والخبر (أعد لهم).<sup>75</sup>

وفسره المكي بقوله: (والظالمين) نصب على إضمار فعل، أي: ويعذب الظالمين، أعد لهم عذاباً أليماً، لأن إعداد العذاب يوول إلى العذاب، فلذلك حسن إضمار فعل (يعذب) إذ قد دل عليه سياق الكلام. ويجوز رفع (الظالمين) على الابتداء، وما بعده خبره: وقد ذكر الأصمعي أنه سمع من يقرأ بذلك (والظالمون أعدوا)، وليس بمعمول به في القرآن، لأنه يخالف لخط المصحف ولجماعة القراء. وقد جعله القراء في الرفع بمنزلة قوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾<sup>76</sup> وليس مثله: لأن (والظالمين) قبله فعل عمل في مفعول، فعطف الجملة على الجملة فوجب أن يكون المخبر في الجملة الثانية منصوباً، كما كان المخبر في الجملة الأولى في قوله: (يدخل من يشاء) وقوله تعالى: (والشعراء) قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في (الشعراء)، ويجوز النصب في غير القرآن. والنصب هو الوجه (والظالمين) و يجوز الرفع في غير القرآن<sup>77</sup>، رجح النصب على الرفع لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام التي يغلب عليها وقوع الفعل بعدها وذلك في قوله تعالى:

قال تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثَّنَا وَاحِدًا نَنبئُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ﴾<sup>78</sup>

" وقرأ أبو السمال، فيما ذكره الهذلي في كتابه الكامل، وأبو عمرو الداني: برفعهما فأبشرا مبتدأ، و(واحد) صفتها، والخبر (نتبعه) ونقل ابن خالوية، وصاحب اللوامح، وابن عطية رفع (أبشرا) ونصب (واحد) عن أبي السمال قال صاحب اللوامح، فأما رفع (أبشرا) فيأضمار الخبر بتقدير: أبشرا منا يبعث إلينا، أو يرسل، أو نحوهما؟ وأما انتصاب واحدا فعلى الحال، إما قبله بتقدير: أبشركائن منا في الحال توحيده، وإسما بعده بمعنى: نتبعه في توحيده، أو في انفراده. وقال ابن عطية، ورفعته إماعلى إضمار فعل مبني للمفعول، والتقدير أين أبشرا؟ وإما على الابتداء، والخبر في قوله (نتبعه) و(واحد) على هذه القراءة حال: إما من الضمير في نتبعه، وإما من المقدم مع منا، كأنه يقول: أبشركائن منا واحدا؟ وفي هذا نظر.<sup>79</sup>

ومن أعرب "بشرا" نائب فاعل قوي النصب على المفعولية.

وقال الزمخشري: "(أبشرا منا واحد) نصب بفعل مضمرة يفسره (نتبعه) وقرئ (أبشرا منا واحد) على الابتداء و(نتبعه) خبره والأول أوجه للاستفهام كأن يقول: إن لم تتبعوني كنتم في ضلال عن الحق"<sup>80</sup> "والهمزة همزة إنكار بلفظ استفهام".<sup>81</sup>

ومن الواضح أن الجملة الاسمية على وجه واحد وفعلية على وجهين.

" من المواضع التي يختار فيه نصب الاسم المشغول عنه مجيئه بعدهمزة الاستفهام إذا الهمزة من الأدوات التي يغلب ان يليها الفعل، وفي ذلك يقول سيبويه: تقول أعبد الله ضربته، أزيدا مررت به، أعمرأقتلت اخاه، وأعمرا أشترى له ثوبا، ففي كل هذا قد اضمرين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره. كما فعلت فيما نصبته في هذه الاحرف في غير الاستفهام.<sup>82</sup>

وكما قال المبرد:<sup>83</sup> "وأعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمرة، لأن الذي بعده تفسير له: كما كان في الاستفهام في قولك أزيدا ضربته، و(أبشرا منا واحداً نتبعه)."

" والحكم في قوله تعالى: (فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه) لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرا، لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع، ويُنْتَهَى إلى ما يأمر، ويُصَدَّقُ أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته، كما جاء في الأخرى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا﴾<sup>84</sup> وكقوله عزوجل ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾<sup>85</sup>.

" ففي مثل هذه التعبيرات المعتمدة على نفي أو استفهام وحدها يصح أن نقول كما قال اهل البلاغة أن التقدم لرد الخطأ في التعيين أو رد الخطأ في الاشتراك حسب ما يقتضي سياق الكلام.<sup>87</sup>

قال تعالى: ﴿وَاللَّجُمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾<sup>88</sup>

## ثانية نمط الإسناد في الآيات القرآنية

" وقرأ الجمهور (والسماء) بالنصب على الاشتغال انتصابه بمحذوف يفسره المذكور. "89" روعي  
مشاكلة الجملة التي تلية وهي (يسجدان) وقرأ أبو السمال : (والسماء) بالرفع، راعي مشاكلة الجملة  
الابتدائية. "90"

قال أبو الفتح: الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء لأنه عطفه على  
الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾<sup>91</sup> فكما إن هذه الجملة مركبة من  
مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾<sup>92</sup>.

وأما قراءة العامة بالنصب: (والسماء رفعها) فإنها معطوفة على (يسجدان) وحدها، وهي جملة  
من فعل وفاعل، والعطف يقتضى التماثل في تركيب الجمل، فيصير تقديره يسجدان ورفع السماء فلما  
أضمر (رفع) فسر بقوله (رفعها)، كقولك: قام زيد، وعمرا ضربته، أي: وضربت عمرا، لتعطف جملة من  
فعل و فاعل على أخرى مثلها.

وفي نصب (السماء) على قراءة العامة رد على أبي الحسن في امتناعه أن يقول، زيد ضربته وعمرا  
كلمته، على أن يكون تقديره: وكلمت عمرا، عطفًا على ضربته، قال: لأن قولك (ضربته) جملة ذات  
موضع من الإعراب: لكونها خبر مبتداء، وقولك: وكلمت عمرا لا موضع لها من الإعراب: لأنها ليست  
خبرًا عن زيد: لخلوها من ضميره، قال فلا يعطف جملة غير ذات موضع على جملة ذات موضع: إذ  
العطف نظير التثنية، فينبغي أن يتناسب المعطوف والمعطوف عليه.

"وهذا ساقط عند سيويه: وذلك الموضع من الاعراب لما لم يخرج إلى اللفظ سقط حكمه،  
وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع، كما أن الضمير في اسم الفاعل لما لم  
يظهر إلى اللفظ جرى مجرى ما لا ضمير فيه، فقيل: في تثنيته: قائمان، كما قيل: فرسان ورجلان، بل  
إذا كان اسم الفاعل قد يظهر ضميره إذا جرى على غير من حوله، ثم أُجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير  
فيه لما يظهر في بعض المواضع كان مالا يظهر فيه الإعراب أصلا أُجرى بأن يسقط الاعتداد به. "93"

"فرفع بالاسم في بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحته لأن المعنى يبقى  
على المفعولية، تماما كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل لكنه لا يزال مفعولا به. فإن الجملة الاسمية  
هنا هي اسمية في الظاهر، لكنها فعلية في حقيقتها: بدليل أن ما يرتفع قد ينصب وأن الرفع لمبررات  
شكلية يزول بزوالها، وأن التركيب كله يؤول إلى جملة فعلية بعملية تحويلية بسيطة يتسلط فيها الفعل  
على الاسم المتقدم، ولا يبقى معنا ما يسمى بالاشتغال. الاسم المرفوع — إذن — في تراكيب الاشتغال  
في قوة المنصوب، والجملة الاسمية في قوة الفعلية واختيار الرفع أي الجملة الاسمية والنصب أي الجملة

الفعلية، لأسباب ومبررات شكلية.<sup>94</sup> "والاسم المشتغل عنه لا يخلو حاله من خمسة، فهو إما يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يجب رفعه، أو يستوي رفعه ونصبه."<sup>95</sup>

" فالاسم المنصوب في باب الاشتغال مفعول لفظا ومعنى إن نصب، ومفعول معنى إن رفع، فيشبه بهذا ما يخل محل الفاعل، لكن رفعه هنا ينقل التركيب من باب الجملة الفعلية إلى باب الجملة الاسمية."<sup>96</sup>

### الهوامش والمصادر

- 1 الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، 13 / 1 ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مؤسسة مطبوعات اسماعيليان، قم، إيران، ط: ٢، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م
- 2 الإعراب والتراكيب، ص ٢٧١
- 3 الكتاب ١ / ٢٣ .
- 4 المائة، الآية: ٧١
- 5 الأنبياء، الآية : ٣
- 6 الإعراب والتركيب، ص ٢٧٦
- 7 الإعراب والتركيب، ص ٧-٩
- 8 مغني اللبيب، ص ٤٩٤ ، ٤٩٥
- 9 السيوطي، عبد الرحمان، معتك الأقران في إعجاز القرآن ، ٢ / ١٩٠، تحقيق : على محمد الجاوي، دار الفكر العربي
- 10 الفرقان ٥٤
- 11 البقرة ٢٨٠
- 12 ابن هشام، شرح قطر الندى و بل الصدى، ص ١٣٧ ، ١٣٨
- 13 الشعراء ١١٢
- 14 الهروي، علي بن محمد النحوي ، كتاب الأزهية في علم الحروف ، ص 189، تحقيق: عبد المعين الملوحي، 1401هـ- 1981م.
- 15 الكهف ٨٠
- 16 البقرة ٢٨٠
- 17 البحرا المحيط ٢ / ٧١٦ ، ٧١٧
- 18 الصنعاني، تفسير القرآن، ١ / ١١٢
- 19 مغني اللبيب، ص ٤٩٥ ، ٤٩٦
- 20 التوبة ٦
- 21 ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ص ٢٤١

## ثانئة نمط الإسنا في الآيات القرآنية

- 22 النساء ١٢٨  
23 التوبة ٦  
24 الانشقاق ١  
25 مغني اللبيب ص ٧٥٦ ، ٧٥٧  
26 الزخرف ٨٧  
27 الزخرف ٨٧  
28 الزخرف ٩  
29 التحريم ٣  
30 يس ٧٨ ، ٧٩  
31 مغني اللبيب ، ص ٨٠٧ ، ٨٠٨  
32 مغني اللبيب، ص ٤٩٤ ، ٤٩٥  
33 المائة ٧١  
34 الأنبياء ٣  
35 مغني اللبيب ، ص ٤٧٩ ، ٤٨٠  
36 المائة : ١٤  
37 الإعراب والتركيب، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤  
38 السهلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله ، نتائج الفكر في النحو، ص ٧١، تحقيق :د.محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.  
39 الكتاب، ١ / ٨١  
40 فصلت : ١٧  
41 الإسراء : ٥٩  
42 البحر المحيط : ٩ / ٢٩٦ ، ٢٩٧  
43 مشكل اعراب القرآن : ٢ - ٢٧١  
44 الكشاف: ٣ / ٤٤٩  
45 د. شوقي ضيف، المدارس النحوية ، ص ٢٢٠، دار المعارف مصر، ط : ٥  
46 السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٢٣، تحقيق: أ. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٣ هـ، م ١٨٣  
47 البا برقي، محمد بن محمود شرح التلخيص، ص ٣١٥، تحقيق د. محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر طرابلس، ط : ١، م ١٣٩٢ هـ، ١٩٨٣ م  
48 فاطر: ١٠

- 49 الفراء: معاني القرآن ٢ / ٣٢٧
- 50 بدر الدين، أحمد بن إبراهيم ( ت ٧٣٣ هـ ) غرر التبيين من لم يسم في القرآن، ص ٤٣٠، تحقيق: د. عبد الواد خلف دار قتيبة دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م
- 51 الكشاف: ٣ / ٣٠٢
- 52 أبوحيان، البحر المحيط، ٩ / ١٩
- 53 القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢١٦
- 54 النحاس، إعراب القرآن ١ / ٧٠
- 55 الشعراء ٢٢٣ ، ٢٢٤
- 56 البحر المحيط ٨ / ٢٠٠
- 57 المائة: ٣٨، المسد: ٤، النور: ١
- 58 تفسير القرطبي، المجلد السابع، ١٣ / ١٥٢
- 59 مشكل إعراب القرآن، ٢ / ٤٤٣
- 60 يظهر من كلامه أن قراءة النصب ما وصلت إليه.
- 61 دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث ٢ / ٣
- 62 يس ١٢
- 63 أبوحيان، البحر المحيط، ٩ / ٥٢
- 64 القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٢٢
- 65 النزاعات: ٣٠ ، ٣٢
- 66 البحر المحيط: ١٠ / ٤٠٠
- 67 مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٥٥
- 68 الإنسان: ٣١
- 69 المحتسب ٢ / ٣٥٠
- 70 يس ٣٩
- 71 د. معيض بن مساعد العوفي، قضايا الجملة الخيرية، ١ / ٣٧٨، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط: ١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- 72 الإنسان: ٣١
- 73 البحر المحيط ١٠ / ٣٧٠
- 74 الشورى: ٨
- 75 تفسير القرطبي، المجلد العاشر ١٩ / ١٥٣
- 76 الشعراء: ٢٢٤ .

## ثانية نمط الإسناد في الآيات القرآنية

- 77 القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، وابن الشجري، علي بن حمزة، الامالي الشجرية ١ / ٣٣٦ ،  
والزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ص ٥، دارنشر الكتب الإسلامية، لاهور، باكستان.
- 78 القمر: ٢٤
- 79 أبوحيان، البحر المحيط ١٠ / ٤٢
- 80 الكشاف ٤ / ٣٩
- 81 بمجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل ١١ / ٣٠٨ ، دار الفكر عمان، ط: ١، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.
- 82 د. عماد التبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص ٢٤٩، مطبوعات نادي الطائف، ط: ١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- 83 المرشد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ٢ / ٧٦ ، ٧٧ ، تحقيق: ك محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب،  
بيروت
- 84 ابراهيم: ١٠
- 85 المؤمنون: ٢٤
- 86 الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الاعجاز، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، علق عليه محمود محمد شاكر ، الناشر: مكتبة الخانجي  
بالقاهرة.
- 87 د. خليفة الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص ٢٩٣، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩١ م
- 88 الرحمان: ٦ ، ٧
- 89 البروسوي، إسماعيل حقي، روح البيان ٩ / ٢٩٠ ، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط: ٧، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م
- 90 البحر المحيط ١٠ / ٥٦
- 91 الرحمن: ٦
- 92 الرحمن: ٦
- 93 المحتسب ٢ / ٣٠٢
- 94 الإعراب و التركيب، ص ٣٢٦ ، ٣٢٧
- 95 ابن هشام، شرح قطر الندي و بل الصدى، ص ١٩٤ - ١٩٦ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات  
فيروز آبادي، قم، إيران،  
ط : ٨ ، ١٤١١ هـ، ١٣٦٩ م
- 96 الإعراب و التركيب، ص ١٦٤

